

جامعاتنا الجديدة:

هكذا نريدها

الجامعات الجديدة التي انضمت إلى منظومة مؤسسات التعليم العالي السعودية يمكن- بل ويجب أن تشكل إضافة نوعية تواكب منهجاً وأساليب وتعليمياً وتدريبياً وإدارة مستجدات العصر العلمية والتقنية. وعليه، كيف يمكن أن نجعل من هذه الجامعات انطلاقة جديدة في نهضتنا التعليمية؟ وما الموجهات التي يجب الاسترشاد بها في تحديد أهداف هذه الجامعات واستراتيجياتها التعليمية والتدريبية، وكيف يمكن ربط برامج ومناهج هذه الجامعات بإيقاع التطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية والمتطورة في المستقبل.

التنموي إلا من خلال وضوح رسالتها وتعاملها الأمثل مع ظروف المجتمع المحلي المحيطة بها وشعور أبناء هذا المجتمع بأهمية رسالتها، ولكن نجاح الجامعة وخصوصاً الجديدة في دورها التنموي لا بد أن تتوافر فيه عدة شروط ومؤثرات هي:

- قيادة مؤهلة صاحبة رؤية إستراتيجية وعلمية قادرة على إدارة الجامعة وحل المشكلات والمواقف.

- رسالة علمية واضحة ترسم من خلالها طبيعة الدور المستقبلي.

- وضوح الرؤية التنموية للأستاذ الجامعي بحيث يكون مطالباً بدفع الخطط والبرامج التنموية التي تسهم في تحديث قطاعات المجتمع المحلي.

- اعتماد لغة الحقوق والواجبات والحوافز المادية التي تدفع للمشاركة والانضباط وتشجع على الإبداع والعباءة.

- إشراك الطلاب/ الطالبات مشاركة فعالة في مناقشة وحل مشكلات المجتمع المحلي.

- خدمة المجتمع المحلي بتبني برامج من خلال عمادة/ مركز مختص بالتنمية وإثراء الوعي الاجتماعي من خلال الدورات والندوات والندوات.

- الإسهام في رفع وتطوير الأداء الاجتماعي في مختلف مؤسسات المجتمع من خلال طرح الدراسات المساندة (الدبلومات) وغيرها مما يحتاجه أبناء المجتمع.

ويدعوننا د. خالد بن رشيد النويصر إلى الاستفادة من التجارب وعوامل النجاح، والتعليم العالي في المملكة مر بتجارب كثيرة رغم قصر عمره، لذا قد يكون من الأصوب أن يطرح السؤال: ماذا نريدها ألا تكون؟ وهنا يقول د. النويصر أيضاً: نريدها أولاً وأخيراً ألا تكون نسخة من الجامعات القائمة، وهذا في الحقيقة مطلب صعب في ظل سريان نظام التعليم العالي والجامعات الحالي الذي يعطي وزارة التعليم العالي هيمنة إدارية ومالية كاملة عليها.

في شجون الابتعاث

ويشد د. محمد بن سليمان الأحمد على أيدي المسؤولين في وزارة التعليم العالي، فالملكة شهدت وتشهد على مدى السنوات الخمس الماضية افتتاح كم هائل من مؤسسات التعليم العالي للبنين والبنات في مختلف المناطق والمحافظات وفي الكثير من التخصصات، حيث افتتحت (١١) جامعة حكومية أخرى كان التوجيه الملكي بافتتاح جامعة نجران و(٨٨) كلية حكومية و(٣) جامعات أهلية و(١٧) كلية أهلية. ولا يشك د. الأحمد أن هناك العديد من الخطوات التي يمكن عملها لنجعل من هذه

يشدد أ.د. حسن بن علي مختار في البداية على أهمية التوسع في التعليم لأنه يتيح لأبناء المناطق الفرص للتعلم والتزود بالمهارات والخبرات. إلا أننا كما يقول أ.د. مختار ندرك مدى أهمية أن تتميز هذه الجامعات بشخصية علمية خاصة ولا تكون منسوخة للجامعات الأخرى، وكذلك صياغة برامج تتوافق مع متطلبات التنمية والاستخدامات الأمثل لوسائل التقنية والمعلومات.

ومن جانبه يؤكد أ.د. محمد بن مسعود الشريف أننا يجب أن نأخذ في الاعتبار عدد سكان المملكة حالياً ومستقبلاً فحالياً يزيد على (١٢) مليون نسمة وسيصبح عام ١٤٤٠ هـ - إذا استمرنا بنفس الوتيرة في الزيادة - ٤٤ مليون نسمة - وبذلك سيصبح عدد طلاب وزارة التعليم العالي بما فيها الجامعات والكليات المهنية أكثر من (٧,٥) ملايين طالب لذلك فإن التوسع في الجامعات فرار صائب تحسباً للمستقبل شريطة أن نأخذ في الاعتبار وضع إستراتيجيات مدروسة وواضحة لتأطير التعليم العالي في المملكة.

ومن جانبه يرى د. محمد مهدي الخنيزي بأن المملكة تشهد نهضة تعليمية سريعة بسبب دعم خادم الحرمين الشريفين لها وبسبب نمائي عدد السكان بشكل كبير، حيث من المتوقع أن يصل عدد خريجي الثانوية العامة في السنوات القادمة إلى أضعاف ما هي عليه في الوقت الحاضر ولن تستطيع جامعاتنا الحالية استيعاب هذا العدد الكبير المتزايد، ولكي نجعل هذه الجامعات انطلاقة جديدة يجب كما يقول د. الخنيزي:

- منح هذه الجامعات أو تأجيرها أراضٍ خارج المدن الرئيسية بسعر رمزي لتشجيعها على بناء مقرات لها لتجنب المباني المستأجرة.

- دعم هذه الجامعات مادياً ومعنوياً بناء على عدد الطلبة والبرامج المميزة.

- عدم التدخل في شؤون الجامعات وإعطائها مساحة من الحرية في تقديم برامج مميزة.

- ربط تخصصات وبرامج تلك الجامعات بما يتناسب مع حاجة البلد المستقبلية.

- حث الجامعات وبالأخص الجديدة على الاهتمام بالبحوث العلمية التي يحتاج إليها البلد.

وفي تقدير د. خالد بن عبدالعزيز الشريدة فإن منهج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله -أيده الله- في افتتاح جامعات جديدة في مختلف مناطق المملكة يُعد بعداً إستراتيجياً مهماً في توزيع العدالة في التنمية بمجالاتها المختلفة، ويضيف د. الشريدة: وفي الواقع أن الجامعة لن تحقق دورها العلمي

المشاركون في القضية

- أ.د. حسن بن علي مختار، أستاذ المناهج وطرق التدريس بجامعة أم القرى وعضو مجلس الشورى سابقاً.
- أ.د. محمد بن علي العقلا - وكيل جامعة أم القرى للدراسات العليا والبحث العلمي.
- أ.د. محمد بن مسعود الشريف، أستاذ التخطيط العمراني بجامعة أم القرى وعميد كلية الهندسة سابقاً.
- د. خالد بن عبدالعزيز الشريدة، عميد خدمة المجتمع جامعة القصيم.
- د. خالد بن رشيد النويصر، أستاذ التعليم العالي المساعد عميد كلية المعلمين في الدمام.
- د. محمد بن سليمان الأحمد، وكيل كلية الآداب جامعة الملك سعود.
- د. محمد مهدي الخنيزي، أستاذ الإدارة التعليمية المساعد كلية المعلمين بالرياض.



العدد 1933 السبت 25 نوفمبر 2006



أ.د. مختار:
من معايير تقويم
الجامعات مدى
شهرة أعضاء
هيئة التدريس



د. الشريدة:
لا يمكن للجامعة
أن تحل مشكلات
المجتمع ما لم
تحل مشكلاتها



د. الخيزري:
علينا عدم
التدخل في
شؤون الجامعات



مجسم جامعة جازان

نمارها في بيئة تتصف بسمات وخصائص اقتصادية واجتماعية معينة: (الطائف - جيزان - حائل - الجوف - نجران - الباحة) لذا يجب أن تختص كل جامعة بتوفير التخصصات العلمية والتقنية التي تحتاجها البيئة المحيطة، لسد حاجاتها إلى تلك التخصصات.

ويجب - يضيف أ.د. العقلا: أن يتوافق مع بزوغ نجم الجامعات الجديدة توجيه جزء من الجهود التنموية والخدمية إلى المناطق التي تحيط بهذه الجامعات، تدعياً لتنمية المناطق والجامعات على حد سواء، وحتى لا يذهب خريجو الجامعات الجديدة للعمل في المدن الرئيسية ذات الخطوة الكبرى في جهود التنمية والخدمات (مثل الرياض - جدة - مكة المكرمة - المدينة المنورة) وتكون النتيجة ألا تمضي التنمية في المناطق التي تحيط بالجامعات الجديدة إلا ببطء شديد، وفوائد محدودة، ونتائج غير مرغوب فيها. ويجب - كذلك - أن تتنوع مستويات التعليم العالي بدءاً من كليات المجتمع ذات التعليم فوق المتوسط، لإعداد الخريجين لشغل الوظائف التقنية المساعدة والكليات التقنية الأكاديمية التي تمنح درجات البكالوريوس.

موجهات وأهداف

وحول المحور الثاني المتعلق بالموجهات التي يجب الاسترشاد بها في تحديد أهداف الجامعات يقدم لنا د. محمد مهدي الخيزري النقاط التالية:

- وضع معايير متطورة في عملية القبول والتخرج.
- وضع معايير عامة لإنشاء الجامعات الجديدة تتفق مع أنظمة الجامعات المتقدمة.
- تقسيم تلك الجامعات والكليات ما بين فترة وأخرى وفق ضوابط علمية رصينة.
- تصنيف تلك الجامعات بدرجات متعددة حسب نتيجة ذلك التقييم ونشرها في الصحف المحلية والدولية.
- توجيه إندارات للجامعات المخالفة للقواعد العامة لإنشاء الجامعات.

الجامعات السعودية الجديدة عاملاً مؤثراً في نهضتنا التعليمية، كما أنه يجب الاسترشاد بعدد من الموجهات لتحديد أهداف هذه الجامعات واستراتيجياتها، وكذلك ربط برامجها ومناهجها بإيقاع التطورات والتحولات المحلية والعالمية.

وهنا يدعو د. الأحمد أولاً إلى ابتعاد المثات من الطلبة والطالبات للدراسات العليا يعودون بعد سنوات قليلة للعمل كأعضاء لهيئات التدريس في هذه الجامعات الجديدة ويجب أن يكون الابتعاد بشكل مستمر، وألا ينقطع بين فترة وأخرى، بل يكون منتظماً وألا يتوقف تحت أي ظرف من الظروف، بحيث يبعث في كل عام أعداد محددة حتى لا تواجه جامعاتنا الجديدة ما تواجهه اليوم جامعاتنا القديمة من نقص كبير في الكوادر السعودية المؤهلة، حيث عاد الكثير من الأقسام الأكاديمية وفي الكثير من التخصصات، بل وفي التخصصات التي بدأ التدريس الجامعي فيها عندنا منذ أكثر من خمسين عاماً كاللغة العربية والدراسات الإسلامية - بكل أسف - إلى استخدام هيئة التدريس من الخارج وبأعداد ونسب كبيرة وصلت أحياناً إلى حوالي السبعين في المائة - وثانياً - يضيف د. الأحمد: يجب أن يكون الابتعاد إلى الدول المتقدمة علمياً وثقافياً والإقبال إلى الدول المتخلفة ثقافياً لأن فكرة الابتعاد يجب ألا تقتصر على الحصول على المؤهل الأكاديمي، بل اكتساب جوانب ثقافية مهمة. وثالثاً: التركيز في الابتعاد على التخصصات والمجالات في القطاعين العام والخاص التي نستقدم لها عاملين من الخارج فلا بد من التنسيق بين وزارات الخدمة المدنية، والعمل، والغرف التجارية من جهة ووزارة التعليم العالي من جهة أخرى بفرض تحديد التخصصات التي يحتاجها الوطن بحيث يتم التركيز عليها في افتتاح الأقسام في الجامعات الجديدة ومن ثم في ابتعاد طلبة الدراسات العليا للتخصص في هذه المجالات.

نظرة أخرى

ينبغي أن نضع نصب أعيننا - كما يقول أ.د. محمد بن علي العقلا - أن كل جامعة من الجامعات الجديدة تنشأ وتؤتي